E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1994/6
21 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والثلاثون
١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال

مشروع إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٧	٢
ألف - معلومات أساسية	١ -٤	٢
باء - الأهداف	٥ -٧	٢
ثانيا - التوجه العام واعتبارات السياسة العامة	٨ -١٣	٣
ألف - اعتبارات السياسة العامة	٨ -١٠	٣
باء - الاستراتيجية العامة	١١	٤
جيم - وضع الجنسين كبعد من أبعاد التنمية	١٢-١٣	٤
ثالثا - حالة افريقيا الاجتماعية - الاقتصادية والتحديات التي تواجهها	١٤-٣٣	٤
ألف - تقييم شامل	١٤-١٨	٤
باء - المسائل والتحديات الهامة	١٩-٣٣	٥
رابعا - البرامج والأنشطة ذات الأولوية	٣٤-٤٥	٩
ألف - نظرة عامة	٣٤-٣٨	٩
باء - المجالات ذات الأولوية وبرامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة	٣٩-٤٥	١٠
خامسا- تخصيص الموارد والاستفادة الفعالة منها	٤٦-٤٧	١٤
سادسا- التنسيق	٤٨-٤٩	١٤
سابعا - استعراض ورصد تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة	٥٠-٥٢	١٥

040594 040594 94-19059

أولا - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - إن احدى الفوائد المستقاة من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الادراك بأنه يلزم أن تعمل وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها معا على نحو أفضل. ومن الأهداف الهامة في مجال تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة البناء على خبرة برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وتحسينها.

٢ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثلاثين، بأن يقوم الأمين العام بإعداد خطة عمل على نطاق المنظومة من أجل افريقيا. وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثانية والثلاثين، بتوضيح الصلة بين خطة العمل على نطاق المنظومة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

٣ - أما النهج المتكامل، الذي يشجع على ضم جهود عدة منظمات في قطاعات مختلفة ذات قوة متفاوتة للوصول إلى الأهداف المشتركة، فقد شجعه الأمين العام بنفسه من خلال نهج موحد يجري اتباعه الآن في عدة مشاريع. ومما يشهد على ذلك النهج توحيد جهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتصحر، وغير ذلك من المجالات.

٤ - وقد فهمت خطة العمل على نطاق المنظومة على أنها وسيلة للمتابعة، في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل، لقراري الجمعية العامة ٤٥/٢٥٣ و ٤٥/٢٥٥ المؤرخين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اللذين جعلا افريقيا واحدة من أولويات الأمم المتحدة الخمس، فأكدا بذلك على الحاجة المعلنة في البرنامج الجديد إلى زادة الموارد المخصصة لهذه القارة. ومن شأن ذلك أن يشجع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها على منح أولوية عليا لتنفيذ الخطة، لتكفل بذلك تغطيتها في خططها وبرامجها المتوسطة الأجل.

باء - الأهداف

٥ - أدى الربط بين الخطة على نطاق المنظومة والبرنامج الجديد في بادئ الأمر إلى اعتماد إطار زمني للخطة، يضم سنة ٢٠٠٠، وهو نفس ما اعتمد بالنسبة للبرنامج الجديد. ثانيا، حدا هذا الربط بلجنة البرنامج والتنسيق أن تقرر أن الخطة سوف تستكمل بعد إنجاز الاستعراض الأولي واستعراض منتصف المدة والاستعراض النهائي للبرنامج الجديد، في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠٠١[1]. ثالثا، ومع نفاذ اتفاقات إقليمية رئيسية، منها المعاهدة المؤسسة للجماعة الافريقية الاقتصادية وصياغة استراتيجات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، سوف تكفل منظومة الأمم المتحدة أن يكون تنفيذها منسجما مع أهداف البرنامج الجديد.

٦ - والغرض من التنقيح الأول للخطة هو، من حيث الأساس، أن تظهر فيه الواجبات الجديدة التي انبثقت عن الاستعراض الأولي للبرنامج الجديد. وهو يهدف، ثانيا، إلى المضي بالخطة الأولية خطوة إلى الأمام. وليس الغرض عرض نظرة شاملة لأنشطة منظمات الأمم المتحدة، بل تحديد القطاعات ذات الأولوية الأساسية التي ستكون محط إجراءات التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وهذا النهج، المشتق من قراري الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي وضع به البرنامج الجديد، و ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي اعتمد عقب الاستعراض الأولي للبرنامج الجديد، يتمشى مع التصميم الأولي للخطة على نطاق المنظومة، الذي يقصد به توفير إطار حركي ومرن كي تتخذ منظومة الأمم المتحدة اجراءات منسجمة ومنسقة.

ثانيا - التوجه العام واعتبارات السياسة العامة

ألف - اعتبارات السياسة العامة

٨ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥١/٤٦، إلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج الجديد. وفي مرفق ذلك القرار، طلبت بصورة خاصة إلى مختلف المنظمات والوكالات المتخصصة، كل في مجالاتها وقطاعاتها، أن تصمم برامج محددة لافريقيا تنسجم مع عناصر البرنامج الجديد، وأن تخصص موارد كافية لتنفيذها. كما طلبت الجمعية العامة إليها أن تسهم في كفالة متابعة تنفيذ البرنامج الجديد ورصده وتقييمه بكفاءة.

٩ - ومن شأن خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة أن تستجيب لهذه الطلبات بتشجيع إيجاد تنسيق أكبر بين السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها مؤسسات المنظومة فيما يتعلق بإفريقيا. وستدمج عناصر البرنامج الجديد ذات الأولوية وتشكل أساس عمل منسق على نطاق المنظومة. وستؤكد على المجالات التي يحتمل أن تحددها لجنة التنسيق الإدارية بوصفها عناصر ذات أولوية لاستجابة منظومة الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وستبين الموارد المالية التي سوف تتاح لتمويل هذه العناصر، وتضع تسلسلا لتنفيذ الأنشطة في المجالات ذات الأولوية. وينبغي إعداد جدول زمني لتنفيذها يحمل علامات ملموسة وبيانا بالمناظير القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

١٠ - كما ستشجع الخطة المنقحة على نطاق المنظومة على تحقيق استجابة منسقة وفعالة من جانب منظومة الأمم المتحدة دعما للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وذلك بالتشجيع على إجراء مشاورات مثمرة مع شركاء افريقيا في مجال التنمية والاستفادة على نحو فعال من الموارد المالية وزيادة هذه الموارد من أجل التنمية الافريقية.

باء ـ الاستراتيجية العامة

١١ - إن الهدف النهائي للاستراتيجية هو تعزيز عملية الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في افريقيا. وهذه العملية ينبغي أن تفهم على أنها نهج شامل للتنمية المستدامة حيث تدمج معايير الكفاءة والإنصاف والاستدامة بدقة ضمن إطار متسق وقابل للتنفيذ للخطة على نطاق المنظومة. وفي هذا النهج، تعني الكفاءة الاستعمال الأمثل للموارد الوطنية؛ ويستدعي الانصاف تخفيف الفقر والعمل بتدابير ترمي إلى تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك حصول الفئات الضعيفة من السكان على الحاجات الأساسية للإنتاج والمدخول الغذائي؛ وتهدف الاستدامة إلى حفظ القاعدة الهشة من الموارد الطبيعية كي تستعملها الأجيال الحالية والمقبلة.

جيم ـ وضع الجنسين كبعد من أبعاد التنمية

١٢ - على الرغم من وجود اعتراف واسع النطاق الآن بأن المرأة الإفريقية تؤدي دورا هاما في نمو المنطقة وتنميتها، لا يترجم هذا الاعتراف دوما إلى سياسات وخطط إنمائية. وبالتالي فإن برامج التنمية لا تعكس بما فيه الكفاية الأعمال الانتاجية والتناسلية الفعلية التي تقوم بها المرأة، كما لا تعكس إمكانيات إسهام المرأة في التنمية الإفريقية.

١٣ - ولمعالجة عدم الاهتمام الشائع بالمسائل المتعلقة بالجنسين وكفالة التنفيذ الفعال للخطة على نطاق المنظومة، يجدر التأكيد على أن مشكلة مشاركة المرأة ينبغي ألا تفهم فقط بأنها مسألة تتعلق بالكفاءة. والحقيقة أن التنمية الأكثر استدامة تتطلب اعتمادا شاملا على جميع الموارد البشرية، التي تشكل المرأة منها فئة رئيسية. والنهج المتعلق بالجنسين هام لأنه يتجاوز مجرد مسألة الكفاءة وزيادة انتاج الفرد، إمرأة كان أو رجلا، ليمس رفاه المجتمع ككل.

ثالثا ـ حالة إفريقيا الاجتماعية ـ الاقتصادية والتحديات التي تواجهها

ألف ـ تقييم شامل

١٤ - دخلت البلدان الإفريقية عقد التسعينات بوجود أزمة متعددة الجوانب في مجالات رئيسية كالأمن الغذائي، والسكان، والإسكان، والصحة العامة، والتعليم، والطاقة، والانتاج الصناعي، والتجارة، والديون، والبيئة. وخلال السنوات الأربع من هذا العقد، ازداد وسطي الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل بنسبة ١,٥ في المائة. ولا تكاد تبلغ هذه النسبة نصف معدل نمو السكان في المنطقة، مما يعزز حدوث تدهور في دخل الفرد ومزيد من التدهور في حالة الفقر.

١٥ - أما حالة قطاع الأغذية والزراعة، وهو العمود الفقري لاقتصادات معظم البلدان الإفريقية، فلم يطرأ عليها تحسن ملحوظ. ولم يستعد قطاع الزراعة سوى قدر متواضع من الانتعاش في عام ١٩٩٣ على الرغم من تحسن ظروف الطقس في عدة بلدان، مع العلم أن ظروف الجفاف استمرت في المناطق الفرعية في المغرب. غير أن انتاج الأغذية ظل مدعاة للقلق نظرا لأن بعض أكثر مجالات المساعدة والإغاثة الطارئة أهمية في عام ١٩٩٣ اشتملت على تقديم المساعدة الغذائية للتخفيف من معاناة السكان في المناطق المتأثرة بالمنازعات؛ وارتفاع مستوى توزيع الأغذية في حالات الطوارئ؛ وتقديم الدعم لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي. أما مستوى توافر السلع الغذائية الرئيسية فقد ركد حيثما لم يتقهقر.

١٦ - والعوامل الرئيسية الأربعة المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي في افريقيا، والتي ظلت في عام ١٩٩٣ تشكل عاملا على إضعاف النمو، هي استمرار المنازعات المدنية والأزمات السياسية في بعض البلدان الإفريقية؛ والكوارث الطبيعية، لا سيما الجفاف في منطقتين فرعيتين؛ وضعف الهياكل الاقتصادية وعدم تنوعها؛ والبيئة الاقتصادية الدولية، التي تميزت بأسواق غير مؤاتية وظروف انتكاسية في كثير من البلدان المصنعة.

١٧ - أما تصدير السلع الأساسية من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد تدهور بنسبة تكاد تصل إلى ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ولم تكد قيمة الصادرات في عام ١٩٩٢ تتجاوز مستوى عام ١٩٩٠ الذي بلغت فيه حوالي ٨٠ بليون دولار. وبالمقارنة، ازدادت الواردات من ٧٧ بليون دولار في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢، وهي حالة فاقمت من زيادة العجز في الحساب الجاري، المقدر بما يقارب ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٢.

١٨ - وفي حين أن الحالة الاقتصادية العامة ما زالت مصدر قلق، ليست جميع البلدان الافريقية في حالة تدهور. فقد تم الاعتراف عموما بأهمية الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وتجري متابعة هذه الاصلاحات في كثير من البلدان وتحتاج إلى دعم خارجي من أجل تنفيذها.

باء - المسائل والتحديات الهامة

١٩ - تشتمل القضايا والتحديات الهامة في البلدان الافريقية على ما يلي:

١ - الضغط السكاني

٢٠ - لم تواكب التنمية الاقتصادية في افريقيا معدلات سرعة نمو السكان والتحضر. وقد فاقت معدلات نمو السكان النمو الاقتصادي في ٣٢ بلدا افريقيا خلال الثمانينات. ولم ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بإطراد إلا في ٨ بلدان. لذلك فإن معدلات النمو السكاني السريع تشكل تحديا أمام البلدان الافريقية. ويلزم بذل جهود مستدامة لتحقيق مواكبة أكبر بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية.

٢ - ضعف قاعدة الموارد البشرية

٢١ - بذلت افريقيا جهودا هائلة في مجال تعزيز برامج تنمية الموارد البشرية كانت لها آثار إيجابية في الصحة والتعليم. غير أن هذه الجهود ليست كافية إطلاقا. فالحاجة تدعو إلى جهود دؤوبة في مجالي الصحة والتعليم، لا بالنسبة للسكان الريفيين فحسب بل كذلك بالنسبة للسكان الحضريين، بغية تعزيز قدرتهم على الانتاج وتصنيع السلع الغذائية والزراعية الأساسية؛ وتمكين المرأة؛ وتكوين موظفين تنظيميين بالمستوى المتوسط وتطويرهم؛ والتخفيف من تسرب الأدمغة؛ وبناء المؤسسات والقدرات؛ وإحداث الوظائف.

٣ - الفروق بين الجنسين

٢٢ - تقدم النساء الافريقيات مدخلات عمل كبيرة في مجال العمل الانتاجي والتناسلي في مجتمعاتهن واقتصاداتهن. ويشتمل هذا الاسهام على العمل الذي يجري في صيانة الأسرة المعيشية. ففي جميع المجتمعات تقريبا، تشترك المرأة في التجارة والأنشطة المدرة للدخل، مما يسهم اسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصادات المحلية والوطنية. غير أن المرأة ما زالت تعاني من عدم الحصول على الموارد كالأرض والائتمانات والتدريب والتكنولوجيا. ومازالت المرأة أيضا مستثناة إلى حد بعيد من فرص اتخاذ القرارات والمشاركة في السلطة التي تحدد اتجاه التغيير والتنمية.

٢٣ - ويشكل استمرار وجود فروق بين الجنسين عقبة في وجه التنمية الافريقية. لذلك لابد من معالجة الفرق بين الجنسين بوصفه مسألة استراتيجية وعملية على حد سواء لدى تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة.

٤ - الفقر

٢٤ - اتخذ تحدي التخفيف من الفقر في افريقيا صفة استعجال في التسعينات أكبر من الاستعجال الذي اتخذه في عصر الاستقلال خلال الستينات. ففضلا عن التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفقراء، فإن آثار الفقر ضارة بصورة خاصة لهيكل الأسرة ولآفاق التكامل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي تلبية الحاجة إلى توجيه نظر كاف في البعد الاجتماعي لدى تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

٢٥ - ويتضح من البيانات الاحصائية بشأن نسب الدخل الفردي في افريقيا أن الفقر فيها هو في ازدياد. ففي عام ١٩٨٥، كان يعتبر أن أكثر من ١٠٥ ملايين من الافريقيين يعيشون في حالة فقر، وبحلول عام ١٩٩٠ ازداد هذا العدد إلى ٢١٦ مليونا. وتشير الأرقام المسقطة بالنسبة لعام ٢٠٠٠ إلى أن حوالي نصف سكان هذه المنطقة، أي حوالي ٣٠٤ ملايين نسمة، سوف يعيشون في حالة فقر. وبالنسبة لافريقيا ككل، انخفض دخل الفرد من ٧٣٢ دولارا في عام ١٩٨٠ إلى ٦٥٤ دولارا في عام ١٩٩٢، أي بمعدل سنوي وسطي

يبلغ ١ في المائة. أما في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لوحدها فقد انخفض دخل الفرد الحقيقي من ٥٦٣ دولارا في عام ١٩٨٠ إلى ٤٨٥ دولارا في عام ١٩٩٢.

٥ - البيئة

٢٦ - إن المسائل البيئية، بما فيها حالات الجفاف المتكرر وندرة الموارد المائية، والتصحر، وحالات النقص في الطاقة، وتعدد أنواع التربة الهشة، والإفراط في كبر حجم الحواضر، والموئل، هي من التحديات التي تواجه افريقيا اليوم.

٦ - الأمن الغذائي، وانتاج الأغذية، والصناعات الزراعية

٢٧ - إن افريقيا من حيث الأساس منطقة زراعية ورعوية، بيد أن الانتاج والانتاجية الغذائيين والزراعيين قد تدهورا إلى حد كبير منذ الستينات. وفي عام ١٩٩٤، يلزم تلبية حوالي ٢٥ في المائة من الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات من الخارج وعن طريق المعونة الغذائية. ووفقا لما أفادت به منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ينتمي أكثر من نصف البلدان التي تقع عند الحد الغذائي الحرج إلى المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ولا ترجع الأزمة الغذائية في افريقيا كليا إلى عوامل الجفاف والتصحر وغير ذلك من العوامل الطبيعية. بل هناك عوامل أخرى تعمل على تدهور الانتاج الغذائي منها اهمال الزراعة وسياسات التنمية الريفية والاضطرابات السياسية. والحاجة تدعو إلى بذل جهود ثابتة ودائمة لتعزيز الانتاج وما يتصل به من هياكل أساسية، والقدرة على التخزين والتسويق بغرض تعزيز الأمن الغذائي.

٧ - التنويع في الاقتصادات الافريقية

٢٨ - هناك حاجة لاتباع التنويع في الاقتصادات الافريقية بتوسيع امكانياتها من حيث القدرة الانتاجية والقاعدة التجارية، ليتم بذلك توفير مزيد من الفرص لا لزيادة الصادرات في القطاع التقليدي فحسب، بل كذلك لاستكشاف سبيل الوصول إلى أسواق جديدة وتوجيه نمط الانتاج بحيث يلبي الاحتياجات المحلية.

٨ - عبء الديون الخارجية

٢٩ - أصبحت القارة الافريقية أكبر جهة مدينة في العالم. فعلى حوالي ٢٠ بلدا من أصل البلدان الافريقية الـ ٥٢ ديون بما يتجاوز ناتجها القومي الاجمالي[٢]. وازداد تدهور مؤشرات الديون الخارجية المترتبة على أفريقيا، إذ ارتفعت من ٩٧,٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٩٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وارتفعت نسبة الدين في مقابل الصادرات من ٣٢٧,٥ في المائة في عام ١٩٩١

إلى ٣٧٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٢، في حين أن النسبة الفعلية لخدمة الديون في مقابل حصائل الصادرات قد ارتفعت من ٣٠,١ في المائة إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٢.

٩ - عدم كفاية الموارد المالية الخارجية والداخلية المخصصة للتنمية

٣٠ - مازالت افريقيا تعاني من تدهور في معدل ادخارها (الحكومي والمتعلق بالأسر المعيشية وبالشركات)، في حين ازداد المعامل الصافي للمدفوعات في الخارج. أما المدخرات الداخلية فقد انخفضت انخفاضا كبيرا دون المستوى اللازم حتى لتمويل المحافظة على حصص رأس المال الحالية واستبدالها، ناهيك عن تقديم اضافات صافية لرأس المال المنتج. ومما زاد في خطورة هذه الحالة زيادة المطالبات على المدخرات المحلية بتعاظم التزامات خدمة الدين. وإذا لم تعالج هذه المسألة، فسيعني انخفاض مستويات المدخرات المحلية أن البلدان الافريقية سوف تضطر إلى اللجوء إلى اقتراض خارجي أكبر لتمويل تنميتها.

٣١ - وللعودة إلى طريق النمو المستدام والتنمية المستدامة، تحتاج افريقيا إلى موارد خارجية لتكميل الجهود المحلية في الأجلين القصير والمتوسط. وعند هذا المنعطف الحرج، حصل أيضا انخفاض في تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا[٣]، فأثر على أكثر من ٣٠ بلدا تواصل تنفيذ البرامج والاصلاحات القوية في مجال التكيف الهيكلي. وتدعو الحاجة إلى جهود ثابتة في الأجلين القصير والمتوسط لتوسيع تدفقات الموارد الخارجية إلى الداخل بغرض الشروع في الانتعاش الاقتصادي والتنمية والتعجيل بهما. وعلى الأجل الأطول، تدعو الحاجة إلى جهود ثابتة لتعزيز النمو المحلي من خلال التعبئة الفعالة للموارد المحلية.

١٠ - التعاون والتكامل الاقليميان

٣٢ - سوف تسعى افريقيا، مع نفاذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الافريقية الاقتصادية، إلى تكوين كتلة اقتصادية وتجارية موثوقة. وتجدر الاشارة إلى أن المرحلة الأولى من هذا الجهد (٥ سنوات) سوف ترمي إلى تعزيز الاتحادات الاقتصادية الاقليمية القائمة في افريقيا الغربية والشرقية والوسطى وفي الجنوب الافريقي وشمال افريقيا.

١١ - المسائل والتحديات الخطيرة الأخرى

٣٣ - تشتمل هذه على تحديد دور الدولة الافريقية ومؤسساتها بغرض ادامة الاصلاح السياسي؛ وتعزيز الانسجام الوطني؛ وتحسين نوعية الحكم الاقتصادي؛ وتسهيل تحقيق تنمية ريفية وحضرية متوازنة.

رابعا - البرامج والأنشطة ذات الأولوية

ألف - نظرة عامة

٣٤ - وفرت الخطة الأولية على نطاق المنظومة[٤] التي اعتمدت في عام ١٩٩٢، نظرة عامة على أنشطة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في مجال تقديم الدعم لافريقيا، وفقا لولاية كل منها.

٣٥ - لذلك فإن التنقيح الحالي للخطة على نطاق المنظومة لن يهدف إلى إلقاء نظرة عامة على أعمال فرادى المنظمات. إنما هدفها التقريب بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق عمل منسق في المجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها.

٣٦ - وبناء على أحدث تقييم لحالة افريقيا الاجتماعية الاقتصادية وللمسائل والتحديات الخطيرة التي تواجهها هذه القارة، ومراعاة لتوجيهات الهيئات الحكومية الدولية، ستحدد الخطة المنقحة على نطاق المنظومة المجالات الهامة ذات الأولوية التي يمكن فيها اتباع استراتيجيات وأهداف مشتركة من خلال إجراءات تعاونية أو مشتركة تتخذها عدة أجهزة ومؤسسات وهيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبتحقيق ذلك، سوف تساعد الخطة المنقحة على نطاق المنظومة في تركيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة واستعمال الموارد المحدودة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ولا توجد أولوية ضمنية في تسلسل مجالات الأنشطة المحددة في الخطة المنقحة. والفكرة هي انه إذا أمكن التقاء الاجراءات بشأن هذه الأولويات في وقت واحد، فعندئذ تكون الفائدة بالنسبة لفرادى البلدان ملموسة.

٣٧ - وقد أشارت لجنة البرنامج والتنسيق بصورة خاصة في خطة العمل على نطاق المنظومة الى الدور الدينامي والمتنوع للمرأة بوصفها عنصرا فاعلا في التنمية على جميع المستويات. وبدلا من تخصيص فصل خاص للمرأة في التنمية، سوف تدمج الخطة المنقحة دور المرأة في القطاعات الرئيسية، كالانتاج الزراعي وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، بغية معاملة دور المرأة على أنه جزء من التيار الرئيسي لعملية التنمية.

٣٨ - وهناك اعتبار أساسي آخر في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا هو تعزيز إيجاد ثقافة للسلم، تشتمل على الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ومنع المنازعات وإدارتها وحسمها، والمساءلة والوضوح والمشاركة الشعبية. وفضلا عن ذلك، ينبغي في حالات وقوع الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان أو توجه جهود الأجل القصير فيما يتعلق بالطوارئ والإغاثة نحو الانعاش والتنمية الطويلي الأجل.

باء - المجالات ذات الأولوية وبرامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - إن المجالات ذات الأولوية التي تحددت بالنسبة للخطة على نطاق المنظومة هي تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ والأغذية والزراعة والصناعات القائمة على الزراعة؛ وتنويع الاقتصادات الافريقية؛ وتعبئة الموارد المالية الخارجية والداخلية؛ والنمو والانصاف والتنمية المستدامة؛ والتعاون والتكامل الاقليميان. وسوف يعالج كل مجال ذي أولوية وفقا للهيكل التالي:

(أ) المشاكل المطروحة؛

(ب) الغايات والأهداف؛

(ج) الاستراتيجيات المقترحة؛

(د) برامج الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة؛

(هـ) عوامل التمكين على الصعيد الإقليمي الافريقي؛

(و) مستوى الموارد المطلوبة والمتاحة.

٤٠ - تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. ستكون برامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي:

(أ) السياسات السكانية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، البنك الدولي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو))؛

(ب) المشاركة الشعبية، لا سيما في التنمية الريفية (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الفاو، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))؛

(ج) الصحة ومراقبة الأمراض الرئيسية، كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والسل والملاريا (منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونسكو)؛

(د) تعزيز المرأة بوصفها فاعلة في التنمية على جميع المستويات (اليونسكو، اليونيسيف، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الموئل)؛

(هـ) التعليم الأساسي، لا سيما للشباب والنساء (مع تركيز على إحداث الوظائف) (اليونسكو، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأغذية العالمي)؛

(و) تنمية تنظيم المشاريع، والإدارة، والتدريب، والمهارات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، اللجنة الاقتصادية لافريقيا).

٤١ - الأغذية والزراعة والصناعات القائمة على الزراعة. ستكون برامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي:

(أ) الجهود المكثفة بالنسبة لنظم الإنذار المبكر (منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، برنامج الأغذية العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛

(ب) السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي القومي وتحسين التغذية (منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)؛

(ج) السياسة والبرامج واحتياجات الاستثمار فيما يتعلق بتعزيز الانتاج الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)؛

(د) تصنيع الأغذية، والتجارة بها، وتوزيعها (منظمة الأغذية والزراعة، اليونيدو، الأونكتاد، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(هـ) تعزيز قدرات المرأة الأفريقية بوصفها منتجا زراعيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اللجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

(و) إصلاح الهياكل الأساسية الأفريقية، لا سيما في القطاعات الداعمة للزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيدو، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

٤٢ - تنويع الاقتصادات الافريقية. ستكون برامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي:

(أ) انشاء صندوق للتنويع خاص بالسلع الأساسية الافريقية (الأونكتاد، الفاو، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، البنك الدولي، اليونيدو، برنامج الأمم المتحدة الانمائي)؛

(ب) حلقات العمل أو الحلقات الدراسية الاقليمية والوطنية لتعزيز الهياكل الخاصة بمشاريع التنويع التي يمكن أن تستفيد من آليات التمويل المتاحة وكفالة تنمية هذه المشاريع (البنك الدولي، الأونكتاد، اليونيدو، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الفاو)؛

(ج) التنويع الموجه نحو الاحتياجات المحلية ودون الاقليمية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفاو، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اليونيدو، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة)؛

(د) بناء القدرات لتصنيع الموارد الطبيعية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، البنك الدولي، اليونيدو، ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، اللجنة الاقتصادية لافريقيا).

٤٣ - تعبئة الموارد المالية الخارجية والداخلية. ستكون برامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي:

(أ) الحوافز والتدابير السياسية لتحسين تحقيق ادخارات محلية من جانب الأسر المعيشية والمشاريع والدولة (الأونكتاد، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اليونيسيف)؛

(ب) انشاء مؤسسات محلية وسيطة تتحلى بالكفاءة لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو التطبيقات ذات الكفاءة (ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الأونكتاد، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

٤٤ - النمو والانصاف والتنمية المستدامة. ستكون برامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي:

(أ) تعزيز البيئة المفضية الى النمو الاقتصادي (الأونكتاد، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفاو، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة)؛

(ب) تعزيز الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي (الأونكتاد، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفاو، اليونيسيف)؛

(ج) التقليل الى الحد الأدنى من التكلفة الاجتماعية للتكيف، ومساعدة الفئات الضعيفة (البنك الدولي، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأغذية العالمي، الفاو)؛

(د) حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفاو، الموئل، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة)؛

(هـ) توفير وصيانة الهياكل والخدمات الأساسية الرئيسية لا سيما المياه والمرافق الصحية (اليونيسيف، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، البنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الموئل، اليونيسيف)؛

(و) الادارة الحضرية وتعزيز سياسات الاستيطان (الموئل، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اليونيسيف).

٤٥ - التعاون والتكامل الاقليميان. ستكون برامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي:

(أ) تعزيز التجارة داخل افريقيا (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الأونكتاد، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفاو)؛

(ب) تحسين النقل والاتصال والهياكل الأساسية للطاقة (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الأونكتاد)؛

(ج) تعزيز المشاريع الانتاجية المتعددة الجنسية، لا سيما في مجال الصناعات الأساسية (البنك الدولي، اليونيدو، اللجنة الاقتصادية لافريقيا).

خامسا - تخصيص الموارد والاستفادة الفعالة منها

٤٦ - لقد أنشأ عدد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، صناديق وبرامج خاصة للتنمية الافريقية. وينبغي أن تستعرض الاستفادة الفعلية من هذه الصناديق وفعاليتها وأن تتخذ الاجراءات وفقا لذلك. وبناء على استعراض الاتجاهات الحديثة في مجال تدفق الموارد المتعددة الأطراف الى افريقيا وتوافرها، لا سيما من منظومة الأمم المتحدة، سوف تقدم توصيات ملموسة وعملية.

٤٧ - ازدادت في السنوات الأخيرة حالات الطوارئ، الطبيعية منها والتي هي من صنع الانسان، زيادة شديدة في افريقيا. لذلك دعت الحاجة الى زيادة الموارد من أجل عمليات الاغاثة. غير أن احتياجات الطوارئ لا بد أن تلبى على حساب الموارد الانمائية. وينبغي أن يوضع التأكيد على فكرة الاضافة. ولا بد أن تواصل منظومة الأمم المتحدة معالجة هذه المسائل. وينبغي ابراز أهمية الموارد اللازمة للتعاون الانمائي في مقابل توافرها والحاجة الى عمليات الطوارئ.

سادسا - التنسيق

٤٨ - ولتحقيق الحد الأقصى من أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لتنفيذ البرنامج الجديد، تدعو الحاجة الى جهود منسقة تبذلها جميع الكيانات لوضع استراتيجيات مشتركة والاستفادة من الموارد النادرة على نحو فعال. لذلك ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد. وبالاضافة الى آلية لجنة التنسيق الادارية المتاحة التي توفر فرصا تتصف بالكفاءة لتحقيق التنسيق الوثيق، توفر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن افريقيا وفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الافريقية المنشأ حديثا منبرين للتنسيق. واذا ما استفيد على نحو مناسب من الهياكل المذكورة أعلاه، يمكن أن تصبح الخطة على نطاق المنظومة وسيلة مفيدة لنهج تعاوني تتبعه المنظومة في افريقيا.

٤٩ - ولأغراض وضع الترتيبات العملية من أجل العمل في هذا المجال، سوف تعين وكالة رائدة لكل مجال ذي أولوية تقوم بتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في ذلك الموضوع بالذات. وسيعمل عدد من الوكالات التعاونية الأساسية مع الوكالة الرائدة لتحقيق الأهداف. وستقدم الوكالة الرائدة تقرير حالة بشأن الموضوع المحدد لها كل سنة. وبغية تسهيل التنسيق، ستضع الوكالة الرائدة، بالتشاور مع الوكالات المتعاونة، ترتيبات مناسبة للتشاور.

سابعا - استعراض ورصد تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة

٥٠ - إن ضرورة رصد وتقييم الاجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا وتقديم التقارير الى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة هو جانب هام من جوانب الخطة على نطاق المنظومة. ومما يكمل ذلك قيام منظمات الأمم المتحدة بتقديم تقارير مستقلة الى هيئات ادارتها وفقا لترتيباتها الراسخة.

٥١ - لقد كانت الصعوبة التي وجدت في أثناء الاستعراض الأخير لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا هو أن منظمات الأمم المتحدة لم تكن مهيئة لتقديم التقارير عن أنشطتها الاضافية بالنسبة لافريقيا. ولم ييسر ذلك قياس انجازاتها التي تحققت اضافة الى ولايتها العادية، فلم تعط بالتالي صورة واضحة عن جهودها الاضافية.

٥٢ - إن الصلة الوثيقة بين رصد الخطة على نطاق المنظومة ورصد البرنامج الجديد مزية من المزايا الحسنة، نظرا لدور التنسيق الذي تؤديه ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن افريقيا. ويستطيع هذان الكيانان أن يجعلا تقديم التقارير أكثر تركيزا ويكيفاه وفقا لحاجات وأهداف الهياكل الحكومية الدولية التي يقدم التقرير اليها.

الحواشي

(١) الوثائق ذات الصلة التي يمكن الرجوع اليها بشأن هذه المسألة هي: E/AC.51/1991/CPR.1، و E/AC.51/1992/L.5/Add.34/Rev.1، و E/AC.51/1992/5.

(٢) New African, London, November 1993, No.313, p.12.

(٣) انظر الوثيقة A/48/336 و Corr.1.

(٤) E/AC.51/1992/5.